مظاهر التجاوز على الأراضي الزراعية في محافظة النجف وآثارها البيئية

م. علياء معطي حميد ماجد م.م. حمزية ميري كاظم

جامعة الكوفة / كلية التربية للبنات

Manifestations of over taking on agricultural land in the province of Najaf and environmental effects

Lec. Alyaa mute Hameed majed Ass.Lec. Hamzea mere kadhem

University of kufa\ College of Education for Girls

alyaa.alyaseen@uokufa.edu.iq hamzea mere@gmail.com

Abstract

Najaf, like the province has seen of Iraq's provinces expanded demographically significant on the expense of agricultural land, whether it is expanding at random or non-random, and these abuses have increased dramatically in recent years due to the country's ongoing political deterioration and the economic and social, and when he went through the wars Directly influenced all aspects of the state, on the basis of what it has become a transgressor of them in the districts and the areas of the province of Najaf spaces, The study showed the size of those excesses and manifestations and the reasons underlying it, Including population growth and the high rate of population density per unit area as well as their effects of The low systematic planning and the lack of the state's role in monitoring cases of abuse, particularly the agricultural Tabu and agricultural contracts.

KeyWords: over taking, agricultural, land

الملخص

شهدت محافظة النجف كغيرها من محافظات العراق توسعا سكانيا كبيرا على حساب الأراضي الزراعية سواء أكان ذلك توسعا عشوائيا او غير عشوائي، وقد ازدادت هذه التجاوزات بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة نظرا لما يشهده البلد من تدهور سياسي واقتصادي واجتماعي، ولما مر به من حروب أثرت بشكل مباشر على كل مفاصل الدولة، وانطلاقا لما أصبحت عليه المساحات المتجاوز عليها في أقضية ونواحي محافظة النجف، أظهرت الدراسة حجم تلك التجاوزات ومظاهرها والأسباب الكامنة لها ومنها النمو السكاني وارتفاع معدل الكثافة السكانية في وحدة المساحة فضلا عن الآثار الناجمة عنها المتمثلة بتدني التخطيط المنظم وانعدام دور الدوله في مراقبة حالات التجاوز وفي مقدمتها الطابو الزراعي والعقود الزراعية.

الكلمات المفتاحية: التجاوز، الأراضي، الزراعية

المقدمة

تعد محافظة النجف من أبرز محافظات العراق الوسطى والجنوبية وهي جزء من منطقة الفرات الأوسط التي شهدت نموا سكانيا ملحوظا، فضلا عما يشهده البلد من تدهور في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي أدى إلى التوسع السكاني العشوائي باتجاه الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء والأرصفه خاصة ظاهرة التجاوزات وباختلاف أنواعها، والتي أخذت تنتشر بشكل خطير في كل أقضية ونواحي المحافظة، اذ تبلورت الدراسة في ثلاثة محاور أساسية لتسليط الضوء على واقع هذه الظاهرة والأسباب الكامنة لانتشارها، فضلا عن أهم آثارها وطرق الحد من مخاطرها وإيقافها إذ تناول المبحث الأول الإطار النظري وتحديد العوامل المسببة لظاهرة التجاوز، وناقش المبحث الثاني واقع ظاهرة التجاوز في محافظة النجف وأنواعها، وأظهر المبحث الثالث الآثار البيئية التي تسببها وصولا إلى النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

تضمن المبحث تحديد الخطوات الأولى للبحث الجغرافي من حيث المشكلة والفرضية والأهمية والأهداف المتوخاة تحقيقها، وتحديد أهم الأسباب الكامنة وراء تفاقم ظاهرة التجاوز بأنواعها في محافظة النجف وعلى النحو التالي:

أولا: الإطار النظري للبحث

1- مشكلة البحث: أن التحديد الواضح للمشكلة معناه الوصول إلى نصف الحل، لذا فمشكلة الدراسة تدور حول مجموعة من الأسئلة على وفق الآتي:

1- هل تعاني محافظة النجف من مظاهر التجاوزات على الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء والأرصفه

2- ماهي مظاهر التجاوز على قطع الأراضي في محافظة النجف.

2- فرضية البحث: تعد الفرضية عبارة عن استنتاج يتوصل إليه الباحث ويتمسك به بشكل مؤقت من خلال وضع عدد من الفرضيات التي تكون بمثابة تخمين مسبق لحلول مبدئية غير مبرهن على صحتها لمعرفة الصلة بين الأسباب والمسببات، وتتمثل الفرضيات بالاتي:

1- تعاني محافظة النجف من وجود مظاهر التجاوزات على الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء والأرصفة

2- توجد مظاهر عديدة وبارزة لحالة التجاوز في محافظة النجف.

3- هدف البحث وأهميته: تعد مظاهر التجاوز على الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء من اخطر المشكلات التي تهدد النظام البيئي ومكوناته، فضلا عن انتشارها في العراق خلال السنوات الأخيرة وخاصة في محافظة النجف الأمر الذي اوجب الوقوف على أسباب هذه الظاهرة والقضاء عليها والحد من آثارها، ويهدف البحث إلى:

أ- تحديد مظاهر النمو السكاني في منطقة الدراسة.

ب- توضيح مفهوم الطابو الزراعي والعقود الزراعية المتداولة في تبرير مشروعية التجاوز في أقضية ونواحي المحافظة.

ج- تشخيص الآثار السلبية للظاهرة وتأثيرها في تقليص رقعة مساحة الأراضي المزروعة وانتشار المساحات المتصحرة والكثبان الرملية.

4- حدود منطقة البحث: تقع محافظة النجف بين دائرتي عرض (َ50 ْ29 – َ21 ْ32) شمالا، وبين قوسي طول (َ50 ْ42 – َ44 ْ45) شرقا، الخريطة (1).

وتتحدد بحدود مكانية من الشمال محافظة بابل ومن الشمال الغربي محافظة كربلاء، ومن الجنوب المملكة العربية السعودية والجنوب الشرقي محافظة المثنى، ويحدها من الغرب محافظة الأنبار، أما من الشرق محافظة القادسية وتتألف من ثلاثة اقضية هي (النجف، الكوفة، المناذرة) وسبعة نواحي (الحيدرية، الشبكة، العباسية، الحرية، الحيرة، المشخاب، القادسية) وتبلغ مساحتها (28824)كم^2 أي ما يعادل (6,6%) من مساحة العراق البالغة (434128) كم^2، وتتضمن حدود منطقة الدراسة جميع وحداتها الإدارية المتمثلة بجميع الاقضية والنواحي التابعة لها..

ثانيا: عوامل وأسباب ظاهرة التجاوز في محافظة النجف

أسهمت عوامل وأسباب بارزة في حدوث وانتشار ظاهرة التجاوزات على الأراضي والمساحات الخضراء والأرصفة، وقد تفاعلت هذه العوامل وتظافرت في تأثيرها لنشوء وتفاقم الظاهرة والتي اتخذت مظاهر عديدة ومنها:

1- النمو السكاني وارتفاع الكثافة السكانية في محافظة النجف: شهد النمو السكاني في منطقة الدراسة خاصة وفي العالم بوجه عام تغيرا كبيرا نحو الزيادة والذي يعد تحولا خطيرا في الديموغرافية، اذ تسبب في ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية في أعداد السكان وبالتالي توزيعهم بشكل غير متساوي[1]، لقد بلغ سكان العالم (6,5) مليار نسمة مع بداية عام 2005م ومن المتوقع أن يصل العدد إلى (8)

1 -1-Michal L.Levasseur,others,world Geography printed in the united states of America, 1998, P81.

مليار نسمة في عام 2025م، والى ما يقارب (10) مليار نسمة في عام 2050، ويتوزع هؤلاء السكان توزيعا غير عادل على سطح الأرض، اذ يتركز نصف سكان العالم فوق (5%) فقط من مساحة اليابسة في حين يعيش (5%) فقط من سكان العالم فوق (57%) من مساحة اليابسة[1]..

الخريطة (1)

حدود منطقة الدراسة

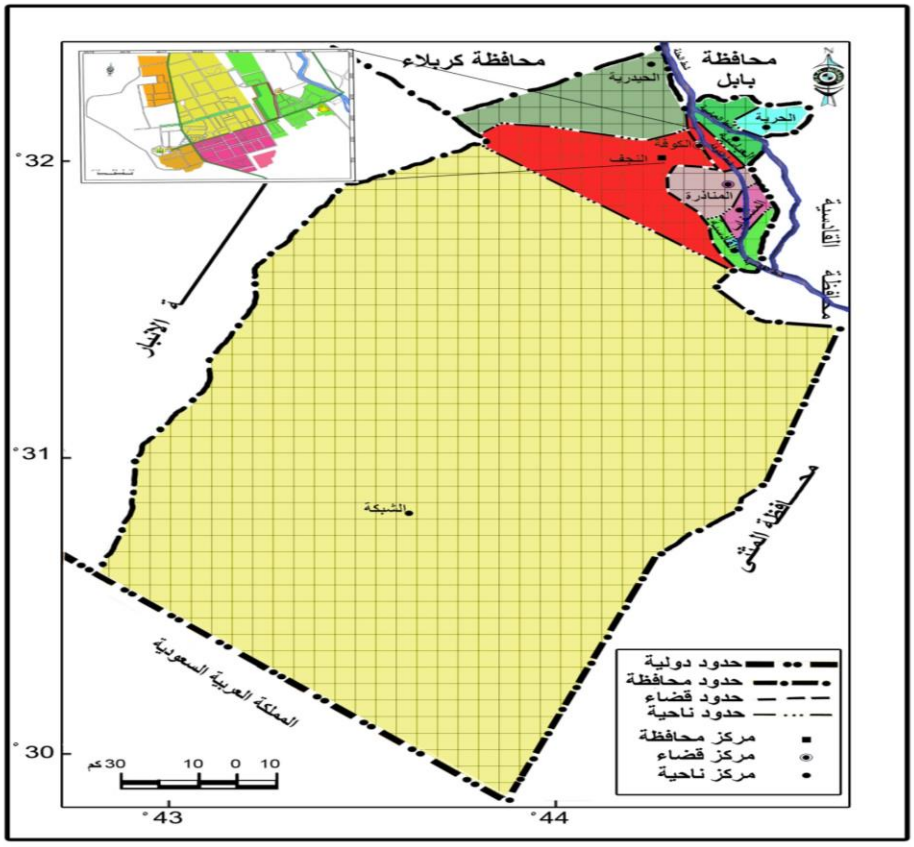

المصدر: الهيئة العامة للمساحة، خريطة محافظة النجف، 2007.

كما أخذ السكان في منطقة الدراسة نحو الزيادة فقد بلغ عدد سكان المحافظة (1389549) نسمة [2] خلال عام 2015م.

ويشير الجدول (1) إلى تباين إعداد السكان بين الوحدات الإدارية اذ بلغ مجموع السكان في الوحدات الإدارية لمركز قضاء النجف (786804) نسمة وبنسبة (56,6%) من مجموع سكان المحافظة مما زاد في الطلب على الوحدات السكنية وبالتالي التوسع العشوائي نحو المساحات الزراعية، ثم يليه مركز قضاء الكوفة وبوحداته الإدارية، إذ بلغ عدد سكانه (346146) نسمة وبنسبة (25,1%) من عدد السكان الإجمالي للمحافظة ثم يليه مركز قضاء المناذرة بوحداته الإدارية حيث بلغ (256599) نسمه وبنسبة (18,5%) من عدد السكان الأمر الذي دفع بالسكان إلى التوسع السكني العشوائي حتى شمل المساحات المزروعة مما تسبب في استنزاف الموارد الطبيعية كالتربة وتدهور مساحات واسعة من المناطق الخضراء وتصحرها لمواجهة هذه الزيادة سواء في توفير الغذاء أولا وتوفير السكن ثانيا وبالتالي نشوء ظاهرة التجاوز على هذه الأراضي.

1- الرحمن محمد السعدني، ثناء مليجي السيد عودة، مشكلات بيئية (طبيعتها، اسبابها، اثارها، كيفية مواجهتها)، دار الكتاب الحديث، القاهرة، بلا سنة، ص187.

2 - جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء النجف، بيانات غير منشورة، 2015.

الجدول (1)
توزيع سكان محافظة النجف حسب الوحدات الإدارية خلال عام 2015

القضاء	الوحدة الادارية	المساحة كم2	عدد السكان	نسبة حجم السكان %
النجف	م.ق النجف	1133	734819	مركز قضاء النجف 5606
	ناحية الحيدرية	1228	51544	
	ناحية الشبكة	25400	441	
	المجموع	27761	786804	
الكوفة	م.ق الكوفة	129	228452	مركز قضاء الكوفة 25,1
	ناحية العباسية	85	88041	
	ناحية الحرية	223	29652	
	المجموع	437	346146	
المناذرة	م.ق المناذرة	324	87453	مركز قضاء المناذرة 18,5
	ناحية الحيرة		37724	
	ناحية المشخاب	123	87604	
	ناحية القادسية	179	43818	
	المجموع	626	256599	
مجموع المحافظة	**مجموع المساحة**	28824	1389549	

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية احصاء محافظة النجف، بيانات غير منشورة، 2015.

2- الطابو الزراعي والعقود الزراعية

انتشر الطابو الزراعي والعقود الزراعية في محافظة النجف وبشكل كبير خلال العشر السنوات الأخيرة وأثرت تأثيرا كبيرا في تحول الأراضي والمساحات المزروعة إلى مناطق سكنية ومحلات ومناطق تجارية ومواقع لبيع المواد الإنشائية كالطابوق والجص والأسمنت وغيرها، اذ شمل ذلك منطقة الدراسة وكل محافظات العراق نظرا لما يمر به البلد من تدهور اقتصادي وسياسي، فالدولة هي من تقوم بتمليك الأراضي الزراعية لأشخاص بما يعرف الطابع الزراعي لغرض زراعتها ويقوم هؤلاء ببيع تلك الاراضي على شكل قطع ويقوم المشتري ببناء تلك القطع دور سكنية ومحلات وغيرها..

ويعرف الطابو الزراعي بأنه قانون حق التصرف من قبل الفلاح بإدارة الأرض العائدة لوزارة المالية مع بقاء حق عائديتها لوزارة المالية والحق للدولة بإلغاء حق التصرف المعطى للمواطن بعد الإخلال بالصفة الزراعية وبعد استغلال الأرض للأغراض الصناعية والسكنية والتجارية[1].

تهدف الدولة من منحها للمواطن توفير فرص عمل للمواطنين وزيادة الإنتاج الزراعي وتوسيع استثمار الرقعة الزراعية ومكافحة التصحر وزيادة كثافة الغطاء النباتي، علما أن حق التصرف تم منحه حسب قوانين أعمال التسوية التي جرت للأراضي التابعة للدولة وفق احكام القانون 115 و117 و220.

أما العقود الزراعية فهي صفة تعاقدية قانونية بين وزارة الزراعة وبين المواطن لغرض تجديد حيازة زراعية او أراضي لغرض استغلالها في الزراعة وقانون إيجار الأراضي الزراعية تبرم وفقا لأحكام القانون 21 لسنة 2013 وقانون بيع وإيجار أملاك الدولة وتبرم العقود الزراعية على الأراضي العائدة لوزارة المالية حصرا[2].

تعاني محافظة النجف بكل وحداتها الادارية من التجاوزات والتي أخذت تتزايد خاصة ما كان عن طريق الطابو الزراعي والعقود الزراعية، لان الدولة لم تقف أمام أصحاب الطابو والعقود الزراعية وتمنعهم من بيع هذه الأراضي او التصرف بها، وان يكون الهدف منها هو لزراعة الأرض وكثافة الغطاء النباتي وتوفر فرص العمل، اذ أخذ اصحاب العقود الزراعية يتصرفون بهذه الأراضي بما يحقق لهم أهدافهم ولم يكن للجهات المسؤولة أي دور، وهذا ما تم التوصل إليه من خلال الدراسة الميدانية، إذ لم تستطع البلديات ومديرية الزراعة والشُعب الزراعية في المحافظة من أحصاء هذه المساحات او منع هؤلاء من حق التصرف بهذه الأراضي المتزايدة،

1 - جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية زراعة النجف، قسم الأراضي والمساحة، بيانات غير منشورة، 2016.
2 - المصدر نفسه.

ويشير الجدول (2) إلى التصميم القديم للمحافظة والتصميم الأساس المحدث وفيه يتبين بان قضاء النجف يأتي في مقدمة اقضية منطقة الدراسة التي اتسع فيها التصميم المحدث بشكل كبير عن التصميم القديم من (82) كم^2 إلى حوالي (182) كم^2، يليه قضاء الكوفة الذي بلغ فيه التصميم القديم (18,9) كم^2 في حين وصل التصميم المحدث إلى (49,6) كم^2، وبلغ التصميم القديم لقضاء المناذرة (3,5) كم^2 في حين وصل التصميم المحدث إلى (27,75) كم^2، الأمر الذي يشير إلى أن التصميم المحدث قد اتسع بشكل كبير يفوق التصميم القديم لما تشهده منطقة الدراسة من زحف عمراني وتوسع سكني شمل كل أقضيتها ونواحيها.

الجدول (2)

المساحة التي شملها التصميم الأساس القديم والمحدث لمحافظة النجف (كم^2)

البلديات	التصميم القديم	التصميم المحدث
مركز قضاء النجف	82	182
الحيدرية	7,5	7,5
الكوفة	18,9	49,6
العباسية	2,33	8,4
الحرية	1,5	6
المناذرة	3,5	27,75
المشخاب	1,8	11,3
الحيرة	2,3	5,8
القادسية	1,6	4

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، بلديات محافظة النجف، قسم تنظيم المدن، وحدة نظم المعلومات، بيانات غير منشورة، 2016.

3- دور الدولة والسياسة الحكومية وانخفاض مستوى التخطيط المنظم

تعد الدولة والسياسة الحكومية نقطة الأساس التي تنطلق منها كل العمليات التي من شأنها ان تحقق حاله من التوازن البيئي بما يتوفر لديها من موارد تتناسب مع أعداد السكان من خلال التخطيط المنظم التي يتحقق من توفير الوحدات السكنية أولا وتشريع قوانين تحد من التجاوزات على الأراضي الزراعية ثانيا، فضلا عن إعداد كادر لمراقبة حالات التجاوز بصورة دورية وفرض عقوبات صارمة في حالة رصد أي مخالفات ثالثا، ونظر لما مر به البلد من تدهور اقتصادي وسياسي اثر سلبا على الإنسان وبيئته وانشغال الدولة والحكومات بعيدا عن المواطن وتطبيق ما يفرض عليه من واجبات وما له من حقوق كل هذه العوامل كان لها الأثر المباشر في تفاقم ظاهرة التجاوز على الأراضي الزراعية وبشكل أصبح من الصعب إيقافه والحد من تأثيراته وهذا ما تشهده منطقة الدراسة.

المبحث الثاني

واقع ظاهرة التجاوز في أقضية ونواحي محافظة النجف وأنواعها

تعاني منطقة الدراسة وبشكل واضح من ظاهرة التجاوز التي تعد من اخطر المشكلات التي شملت كافة أقضية ونواحي المحافظة، وحصرا باتجاه المساحات المزروعة او الأراضي الصالحة للزراعة تحت عنوان العقود الزراعية (الطابع الزراعي) الذي يقوم فيه عدد من المشترين لهذه الأراضي بتقسيم تلك المساحات إلى قطع وبيعها، وإن اختلف الغرض من استعمالات هذه الأراضي كل حسب استعماله لإقامة دور سكنية اومحال لبيع المواد الإنشائية، إذ اتضح من خلال الدراسة الميدانية التي استمرت سنتين إن التوسع على حساب هذه المساحات شمل كافة أقضية ونواحي محافظة النجف دون استثناء وهناك عدد من النواحي يتجاوز عليها الأفراد من غير العقود الزراعية أو علم أي جهة أخرى، فضلا عن إقامة مديرية البلديات مشاريع لمد الطرق المبلطة بين النواحي والقرى والتي يتم إنجازها على الأراضي الزراعية ثم ينتشر على جانبيها الدور السكنية والمحال وغيرها كما سنلاحظ ذلك في الاقضية والنواحي.

يتضح من خلال الجدول (3) ان مجموع المساحات المزروعة فعلا في اقضية ونواحي قضاء النجف بلغت (60955) دونم، في حين أن المساحات الصالحة الزراعة قد زادت الى (10840780) دونم خلال سنة 2015 أي ان هناك اراضي لم تستثمر رغم صلاحيتها للزراعة، وهذا يعود الى أسباب تتعلق بالشُعب الزراعية في الاقضية والنواحي التي لم تتجه نحو استثمار وزراعة هذه الأراضي، كما بلغت مساحة الأراضي غير الصالحة للزراعة (263620) دونم، اذ يتطلب من البلديات إقامة مشاريع استثمارية لدور سكنية في هذه المناطق وتوزيعها على المواطنين بدلا من التوسع والتجاوز على الأراضي الزراعية.

ويشير الجدول (3) إلى أن مناطق التجاوز قد اتسعت في قضاء النجف وانتشرت في مناطق عديدة منها ويأتي حي الرحمة في مقدمتها، إذ بلغت مساحة التجاوز (1096486)م^2، يليه ناحية الحيدرية التي بلغت مساحتها (630438)م^2، تأتي بعدها منطقة الصدر الثالثة بمساحة قُدرت حوالي (373740)م^2، واحتلت منطقة حي الشرطة مساحه (238410) م^2 ثم شارع المطار الحولي الذي لم يحدد مساحته لان هذه المنطقة مستمرة في بيع الأراضي بما يُعرف (بالعقود الزراعية).

ويتضح مما تقدم ان قضاء مدينة النجف ونواحيه يعاني من تفاقم وانتشار مشكلة التجاوزات على الأراضي الزراعية والمساحات الصالحة للزراعة بأنواعها سواء كان ذلك التجاوز في أقامة الدور سكنية والمحال ومواقع بيع المواد الإنشائية (السكلات) الأمر الذي أدى إلى تدهور الموارد الطبيعية كالتربة والغطاء النباتي والذي سبب في تصحر مساحات واسعة وتقلصها وانخفاض وتدني إنتاجيتها.

يعاني قضاء الكوفة من مشكلة التجاوز التي ظهرت بوضوح في منطقة السفير التي سجلت أعلى مساحة للتجاوز بحدود (554840)م^2، في حين بلغت المساحة المتجاوز عليها في منطقة الكريشات (319940)، ثم منطقة الشوافع (313760)م^2 الجدول (4)، فضلا عن التجاوزات الواقعة بين جسر الأمام علي ولغاية مشروع

الجدول (3)

المساحات الصالحة وغير الصالحة للزراعة في قضاء النجف ووحداته الادارية خلال عام 2015

الوحدة الادارية	المساحة الكلية (دونم)*	المساحة المزروعة فعلا (دونم)	المساحة الصالحة للزراعة (دونم)	المساحة الغير صالحة للزراعة دونم	مناطق التجاوز (م2)	
مركزقضاء النجف	453200	29901	378200	75000	حي الشرطة	238410
الشبكة	10160000	0	9973000	187000	حي الرحمة	1096486
الحيدرية	491200	31054	489580	1620	الصدر الثالثة	373740
مجموع قضاء النجف	11104400	60955	10840780	263620	الحيدرية	630438
					شارع المطار	–

المصدر:

1- وزارة الزراعة، مديرية زراعة محافظة النجف، قسم الاحصاء، قسم الاراضي والمساحة، بيانات غير منشورة، 2016.

2- جمهورية العراق، بلدية محافظة النجف، قسم تنظيم المدن، بيانات غير منشورة، 2016.

3- مجلس محافظة النجف، قسم نظم المعلومات، بيانات غير منشورة، 2016.

* (دونم) هي وحدة القياس المستخدمة والمعتمدة في قسم الاراضي والمساحات الزراعية التابعة لمحافظة النجف.

ماء الزركَة البالغة (333) م^2، وكذلك التجاوزات الواقعه في منطقة السراي والجمهورية وشارع المعمل والصوب الصغير التي بلغت (1366) م^2، ووصلت التجاوزات الواقعة في جنوب مدينة الكوفة الى (3993) م^{2}متجاوز، وعليه فإن قضاء مدينة الكوفة قد اتسعت فيه التجاوزات بشكل كبير ويفوق ناحية العباسية التي سجلت (220914) م^2 ارض متجاوز عليها، وكذلك ناحية الحرية التي وصلت فيها مساحة التجاوزات الى (199556) م^2 توزعت بين مقاطعات الناحية والمتمثلة في مقاطعة 38 في منطقة الرمل وجزء من مقاطعة 51، 52 في سبعة وام رفش وجزء من مقاطعتي 14 و24.. يتضح مما تقدم ان قضاء الكوفة ونواحيه يعانى ظاهرة التجاوزات

بأنواعها سواء كان دورا سكنية او أقامة محلات تجارية وصناعية، وقد تم رصد ومشاهدة ذلك خلال الدراسة الميدانية على طول الطريق الممتد بين قضاء الكوفة وناحية العباسية وناحية الحرية، وقد شمل هذا التجاوز المساحات الزراعية مما أثر سلبا على تقليص المساحات المزروعة وبالتالي على الإنتاج مما سبب في انتشار آثارها المتمثلة بتصحر الأراضي الزراعية وتدهور الموارد الطبيعية المتمثلة بالتربة والغطاء النباتي.

ويشير الجدول (5) الى تباين المساحات المزروعة فعلا والصالحة للزراعة بين نواحي قضاء المناذرة ويرجع ذلك الى عوامل تتعلق بطبيعة التربة وصلاحيتها والعناصر الغذائية المتوفرة فيها والامكانات والطرق الزراعية المتبعة، اذ سجل مركز قضاء المناذرة اكبر مساحة للتجاوز بلغت (3113769) م2 وهي في تزايد مستمر لاسيما في المنطقة المسماة (حي المطاط) والممتدة من الاراضي الزراعية خلف مستشفى المناذرة العام حتى معمل اسمنت الكوفة، وقد اوضحت بلدية المناذرة والشعبة الزراعية فيها من خلال الدراسة الميدانية والمقابلات الشخصية انها لم تستطع احصاء المساحات المتجاوز عليها، خاصة وان هذه العقود تجدد كل اربع سنوات كما شملت المقاطعة (10) المحجرة والمقاطعة (3) حصوة الخورنق فضلا عن المنطقة الواقعة خلف الشارع العام وخلف حي الجمعية (جهة الطار) والطريق الممتد من حي الجمعية الى قرية المراشدة، اذ تم ربط حي الجمعية بالمراشدة بطريق مبلط وقد توسعت الدور السكنية على جانبي الطريق الامر الذي ادى الى تحول الكثير من الأراضي الزراعية إلى دور سكنية وما رافقه من تراجع وتقلص للأراضي والمساحات الزراعية نتيجة للامتداد السكني والعمراني فيها.

الجدول (4)/ المساحة الصالحة للزراعة والمتجاوز عليها في قضاء الكوفة ونواحيه خلال عام 2015م

الوحدة الادارية	المساحة الكلية (دونم)	المساحة المزروعة فعلا	المساحة الصالحة للزراعة (دونم)	المساحة الغير صالحة للزراعة (دونم)	مناطق التجاوز(م2)	
مركز قضاء الكوفة	51600	16864	42240	9360	السفير	554840
العباسية	83000	64620	66482	16518	الكريشات	319940
الحرية	40200	22865	25496	14704	الشوافع	313760
المجموع	174800	104349	134218	40582	المنطقة الواقعة بين جسر الامام علي ومشروع ماء الزركَة	333
					التجاوز بين منطقة السراي والجمهورية وشارع المعمل	1366
					التجاوز جنوب مدينة الكوفة	3993
					العباسية	220914
					الحرية	199556

المصدر:

1- وزارة الزراعة، مديرية الزراعة في محافظة النجف، قسم الاراضي والمساحة، بيانات غير منشورة، 2016.

2- محافظة النجف، بلدية قضاء الكوفة، قسم تنظيم المدن،، بيانات غير منشورة، 2015.

3- محافظة النجف، بلدية ناحية العباسية، قسم تنظيم المدن،، بيانات غير منشورة، 2015

4- محافظة النجف، بلدية ناحية الحرية، قسم تنظيم المدن،، بيانات غير منشورة، 2015

5- مجلس محافظة النجف، قسم نظم المعلومات، قسم تنظيم المدن،، بيانات غير منشورة، 2016

كما شهدت ناحية المشخاب الحالة ذاتها وبالأخص على جانبي الطريق بدءا من دخول الناحية وصولا الى مركز قضاء أبي صخير، وكذلك في ناحية القادسية ومناطق العزامية وأم عرده التي وصلت المساحات المتجاوزة فيها الى حوالي (204510)م^2،

وامتدت الى ناحية الحيرة وخاصة على امتداد الطريق السياحي الذي انشأ ليربط بين قضاء المناذرة والناحية وصولا الى منطقة اللهيبات ومناطق أخرى، مما يدل على الانتشار والتوسع المفرط لظاهرة التجاوز بسبب غياب العامل التخطيطي المنظم بما يتناسب وأعداد السكان في المحافظة، كما ان اغلب أصحاب الأراضي الزراعية لم يجدوا الدعم الحكومي في تشجيع المنتج المحلي، وبالتالي لم يجد هؤلاء منفذا لاستغلال أراضيهم الزراعية والاستفادة منها الا ببيعها على شكل قطع وترك قطعة لممارسة العمل الزراعي كما إن الكثير من الأراضي التي تتوسط المناطق السكنية باتت غير صالحة للزراعة لان اغلبها مكتظة بالسكان ومغلقة وغير خصبة، ولو كان هناك دعم من قبل الحكومة لما لجأ الكثير من الفلاحين إلى بيع جزء من أراضيهم او بيعها بالكامل والاستفادة منها.

الجدول (5)/ المساحات الصالحة للزراعة ومناطق التجاوز في قضاء المناذرة ونواحيه خلال عام 2015

الوحدة الادارية	المساحة الكلية دونم	المساحة المزروعة فعلا	المساحة الصالحة للزراعة (دونم)	المساحة الغير صالحة للزراعة (دونم)	مناطق التجاوز(م2)	
مركز قضاء المناذرة	19400	10959	15244	4156	المناذرة مقاطعة 10،3 حي المطاط	3113769
الحيرة	110200	42123	101412	8788	المشخاب	204510
المشخاب	49200	39730	42476	6724	الحيرة مقاطعة 13، 22	131575
القادسية	71600	57906	62340	9260		
المجموع	250400	150718	221472	28928		

المصدر:

1- جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية زراعة محافظة النجف، قسم الإحصاء، قسم الأراضي والمساحة، بيانات غير منشورة، 2016.

2- جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية زراعة محافظة النجف، الشعبة الزراعية في المناذرة، وحدة الأراضي، بيانات غير منشورة، 2016

3- جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية زراعة محافظة النجف، الشعبة الزراعية في ناحية الحيرة، وحدة التخطيط، بيانات غير منشورة.

4- مجلس محافظة النجف، قسم نظم المعلومات، بيانات غير منشورة، 2016

أنواع ظاهرة التجاوز في محافظة النجف

إن تفتيت الأراضي الزراعية لبيع القسم الأكبر منها كقطع أراض سكنية قد وسع الخلل في الإنتاج الزراعي وسبب تجريف المناطق الخضراء وتراكم أنقاض البناء من جراء عمليات بناء الدور على تلك الأراضي وتشويه صورة الزراعة في العراق عموما ومنطقة الدراسة بوجه خاص، اذ يتخذ التجاوز ضمن اقضية ونواحي المحافظة مظاهر عديدة منها:

1- مواقع لبيع المواد الإنشائية (الجص، الرمل، الأسمنت،الحصى) وقد انتشرت هذه المواقع على الطرق الممتدة بين قضاء الكوفة وناحية العباسية وعلى طريق ناحية الحرية،وكذلك على طريق النجف – المناذرة وفي المنطقة الواقعة بين قضاء المناذرة وناحية الحيرة في الطريق الممتد ضمن الأراضي الزراعية.

2- معامل لصناعة الطابوق والبلوك وقد انتشرت هذه المعامل ضمن الأراضي الزراعية وعلى الطرق الممتدة بين قضاء الكوفة وناحية العباسية وبين قضاء النجف – المناذرة،ولطبيعة عمل تلك المعامل وما تنفثه من دخان أسود على البيئة واستخدامها لوقود النفط الأسود فقد تضررت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والبساتين إضافة إلى ضررها على الإنسان والحيوان والنبات معاً..

3- انتشار الدور السكنية العشوائية وغير العشوائية (المنظمة) كأحياء سكنية في مختلف مناطق اقضية ونواحي المحافظة على حساب مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، مما يؤدي إلى فوضى في التخطيط العمراني ويفقدها المواصفات الانشائية والعمرانية

والبيئية، لذا يتوجب على الدولة شراء تلك الأراضي من أصحابها لتتمكن من الإشراف عليها وإحياءها من جديد وإلا تنتهي مهنة الزراعة في المستقبل القريب لو أستمر الحال كما هو عليه

4- أقامة محلات لبيع الفواكه والخضروات والدواجن على امتداد الطرق المذكورة أعلاه، مما اثر على المظهر البيئي والخدمي للمحافظة، وسبب ازدحاما ملحوظا لرخص الأسعار التي تتعامل بها هكذا محلات مقارنة مع المحلات المقامة في مركز المدينة او الأسواق المحلية الرسمية

5- فتح وإنشاء محلات لبيع العقارات (الطابو الزراعي) من قبل أصحاب تلك الأراضي التي تتجاوز مساحتها عدة دونمات، فضلا عن انواع اخرى من المحال والأسواق مما يشجع ذوي الدخل المحدود على شرائها والتداول فيها لاسيما مع ضعف الاجراءات الحكومية الرسمية في ايقافها او الحد منها.

المبحث الثالث

الآثار البيئية لظاهرة التجاوز في محافظة النجف

ان الأراضي الزراعية والبساتين بشكل عام ثروة وطنية يتوجب قانونياً على أصحابها وذوي العلاقة فيها والمسؤولين الاهتمام عند التصرف فيها وادارتها واستغلالها، وفقاً لخطط الدولة ومناهجها والتعليمات والقرارات والتوجيهات الصادرة من الجهات المختصة ورعايتها وتطويرها والامتناع عن كل ما يؤدي الى تلفها والإضرار بها اذ تعد ظاهرة التجاوز من المخاطر البيئية ذات الأثر المباشر في تدهور واضمحلال مكونات النظام البيئي وما تتركه هذه الظاهرة من تدهور التربة اولا وما تعانيه من تملح وتغدق اثر سلبا في فقرها وتعريتها ثانيا وانعدام الغطاء النباتي وبالتالي تصحر هذه الأراضي وزحف الكثبان الرملية نحو المساحات المزروعة لذا لابد من الحد منها ومحاولة ايقافها والقضاء عليها لأن استمرارها يؤدي إلى تدمير البيئة وتدهورها، ومن اهم الاثار التي تسببها ظاهرة التجاوز على الارض الزراعية هي:

اتساع المساحات المتصحرة

تبدأ عملية التصحر بحالة تصيب التربة او الغطاء النباتي وتؤدي الى تدهورها وتعرف بانها انخفاض قدرة الإنتاج البايولوجي للتربة مما يؤدي الى خلق أوضاع صحراوية او شبه صحراوية ويوصف مفهوم التصحر بقصور او تدهور في البيئة البايولوجية الكامن للأرض، الأمر الذي يؤدي بالضرورة الى الشكل الصحراوي التي تتخذه الأرض، وإن طبيعة التصحر يمكن أن تكون معقده وتحدث نتيجة أسباب وآليات معقدة تتضافر في أحداث عمليات التدهور البيئي الذي يؤدي بالنتيجة إلى حدوث التصحر[1]، أصبحت ظاهرة التصحر سببا رئيسا للقلق العالمي لأنها اثرت وبشكل كبير على مساحات الأراضي القابلة للزراعة والتي يعتمد عليها العالم في الغذاء وتشير الامم المتحدة الى ان ما يقارب (40%)[2] من أراضي العالم هي أراضي قاحله وتعاني مشكلة التصحر.

يعد الزحف العمراني من أبرز العوامل البشرية المباشرة في انتشار ظاهرة التصحر والتي تمثل أحد عناصر نشاطات الإنسان حيث أن التوسع العمراني (العشوائي او المنظم) له تاثير بالغ في زيادة المساحة المتصحره ضمن منطقة الدراسة، وتفقد محافظة النجف الاشرف حوالي (5%)[3] من مساحة الأرض الزراعية في كل سنة نتيجة التصحر، وبذلك تشكل نسبة فقدان ما بين (1 – 1,5%) من النسبه أعلاه بسبب التوسع العمراني أي توسع في البناء للسكن وبذلك تتحول من مساحات منتجة ذات نشاط حيوي إلى أراضٍ ذات مساحات غير منتجة (متصحره).

لقد تم التوصل من خلال الدراسة الميدانية أن محافظة النجف تشهد تدهورا في موارد البيئة الطبيعية وتأتي في مقدمتها التربة والناجم عن التوسع السكاني الممتد باتجاه الأراضي الزراعية والذي تسبب في ملوحة وتغدق التربة، ويشير الجدول (6) الى أن مساحة الأراضي المتغدقة والمتملحة في منطقة الدراسة قد تباينت مكانيا، فسجلت اعلى مساحة في قضاء النجف بلغت (4000) دونم والذي

1 - محمد محمود سليمان، الجغرافيا والبيئة، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2009، ص112.

7- Cunningham, Williamp, Environmental Science, Higher Education, Newyork, America, 2007, P208.

3 - مديرية زراعة النجف، قسم الأراضي والمساحة، بيانات غير منشورة، 2016.

اثر سلبا في اتساع المساحة المتصحرة والبالغة (195000) دونم الأمر الذي ادى إلى تدهور الغطاء النباتي وتعرية التربة وزحف الكثبان الرملية التي تبلغ مساحتها (4000) دونم، ثم يليه قضاء المناذرة الذي وصلت فيه مساحة الأراضي المتملحة والمتغدقة الى (3100) دونم واتسعت المساحات المتصحرة إلى (5000) دونم، وبلغت المساحة المتملحة في قضاء الكوفة أدناها وبحدود (250) دونم، فالزحف العمراني على حساب الأراضي العشبية والأراضي الزراعية المنتجة يؤدي إلى تحول الأراضي الخضراء الى سطوح أسمنتية او اسفلتيه ذات قدرة عالية على امتصاص الطاقة الشمسية، مما يزيد من درجة الحرارة والأمثلة على ذلك كثيرة في العالم وخاصة في الدول النامية ومنها كثير من المدن العربية[1].

إن تجريف وتفتيت الأراضي الزراعية الخضراء تؤثر على بيئة العراق بشكل عام ومنطقة الدراسة خاصة فالسكان يعانون حاليا من كثرة الغبار والأتربة الملوثة بسبب عملية تجفيف البساتين والمناطق الخضراء لأن البساتين العامرة والأشجار المثمرة والمزروعات الأخرى هي التي تلطف البيئة وتحسن الجو، كما ان انتشار ظاهرة تحويل الأراضي الزراعية والبساتين داخل المدن إلى أراض سكنية في الآونة الأخيرة له أضرار كثيرة على البيئة، فهذه الأراضي تمد المدن بالأوكسجين وبالتالي فان تشييد مساكن عليها سيسهم في تحطيم البيئة.

الجدول (6)/ مساحات الأراضي المتملحة والمتصحرة والكثبان الرملية في محافظة النجف / دونم

الوحدة الادارية	المساحة الكلية (دونم)	مساحة الأراضي المتملحة والمتغدقة	مساحة الكثبان الرملية	مساحة الأراضي المتصحرة
مركز قضاء النجف	453200	4000	4000	12000
الحيدرية	491200			
الشبكة	10160000			183000
مجموع قضاء النجف	1110440	4000	4000	195000
مركز قضاء الكوفة	51600	250		
العباسية	83000			
الحرية	40200			
مجموع قضاء الكوفة	174800	250	0	0
مركز قضاء المناذرة	19400	100		
الحيرة	110200	200	700	3000
المشخاب	49200			
القادسية	71600	1000	300	2000
مجموع قضاء المناذرة	250400	3100	1000	5000
مجموع المحافظة	11529600	7350	5000	200000

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية زراعة محافظة النجف، قسم الاحصاء، بيانات غير منشورة، 2016.

كما تسهم معامل الطابوق (الكور) التي تقام على الأرض المتجاوز عليها في انبعاث الغازات التي لها تأثيرها على النبات والحيوان، اذ ان الاحتراق للمواد المستعملة كوقود يترسب على الأشجار مما يؤدي إلى قلة أنتاجها واصفرار لونها ويحدث هذا في المناطق المجاورة لهذه المعامل، فضلا عن تلوث النبات كالخضراوات والأوراق الخضر إذ تتلوث هذه النباتات بالمعادن الثقيلة كالرصاص والزئبق والكادميوم وهذه العناصر تؤثر في صحة الإنسان الذي يتناولها وبالتالي تصيبه بالأمراض الخطيرة، وبما إن الإنسان يتغذى على هذه الحيوانات المتأثرة بالتلوث وخاصة تلك المتلوثة بالمعادن الثقيلة كالرصاص والزئبق، وهذه المعادن هي إحدى نتائج الاحتراق، وهي ملوثات خطيرة تتراكم في لحوم الحيوانات ومنتجات الألبان والدواجن التي يستهلكها الإنسان، فتتراكم في بدنه

1 - علي احمد غانم، المناخ التطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2010، ص188.

وآثارها لا تظهر إلا بعد وقت طويل، لأن فيها تأثيرات تراكمية، وهذا الحال يسري على الأسماك أيضاً، فقد أثبتت الدراسات المحلية أن أسماك الفرات الأوسط ملوثة بمخلفات المعادن لتلوث المياه التي تعيش فيها، والمياه تتلوث بجرف التربة أثناء سقوط الأمطار ومخلفات المصانع والمعامل.

كما يؤثر الوقود المستخدم في معامل الطابوق وهو (النفط الأسود) على الأراضي الزراعية المجاورة تأثيرا سلبيا حيث يستخدم العامل في تلك الكور الحفر في الارض كمخازن وافران للاحتراق وهذا بطبيعته يلوث الأرض ومكوناتها فلا تصلح بعد ذلك أرضا زراعية يستفاد منها في المستقبل.

نستنتج مما تقدم أن الزحف العمراني في اقضية ونواحي محافظة النجف كان له الأثر المباشر في تدهور وتدني الغطاء النباتي وتقلص المساحات المزروعة وبالتالي انتشار ظاهرة التصحر التي أثرت سلبا في تدهور مكونات النظام البيئي أولا، وانخفاض الإنتاج الزراعي ثانيا وانتشار مظاهر التجاوزات على البيئة ثالثا وتشير الخريطة (2) الى التوزيع الجغرافي لمظاهر التجاوز في محافظة النجف ورغم انها لم تعطي قياسات دقيقة لان الظاهرة في زيادة مستمرة، اذ لم تقم الدولة بإجراءات حاسمة إزاءها وإنما أسهمت في زيادة المساحات المتجاوز عليها تحت عنوان الطابو الزراعي الذي ياتي في مقدمة الأسباب لانتشار الظاهرة.

الخريطة (2)/ التجاوز على الأراضي الزراعية في محافظة النجف

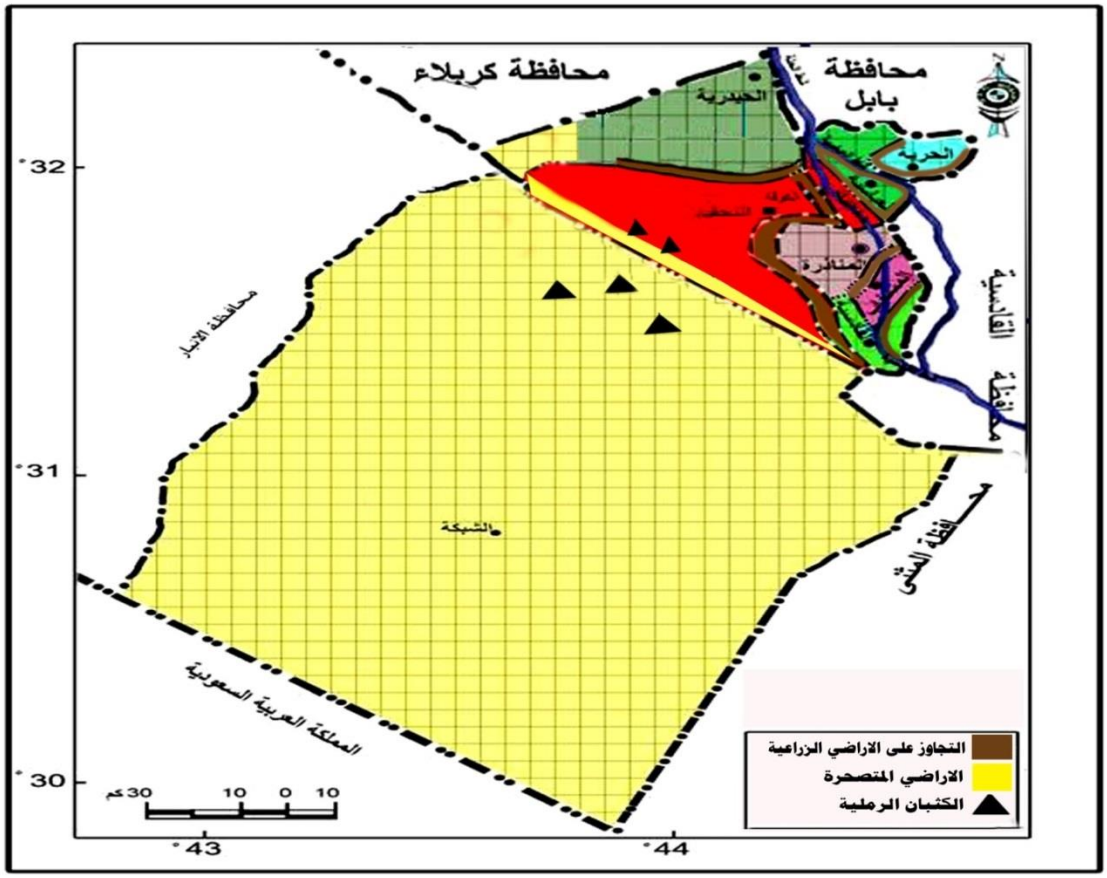

المصدر: جدول (3، 4، 5، 6)

الاستنتاجات

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- تعاني محافظة النجف بكل وحداتها الإدارية ظاهرة التجاوز وانتشار مظاهره على الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء وهذا ما يحقق فرضية الدراسة.

2- تعدد مظاهر التجاوزات في أقضية ونواحي المحافظة والتي اتخذت صورا عديدة منها دور سكنية او مواقع لبيع المواد الإنشائية او أقامة معامل لصناعة الطابوق وخاصة على الطرق العامة وضمن المساحات الخضراء

3- انتشار مظاهر التجاوز نتيجة لعدة عوامل أسهمت في تفاقم هذه المشكلة يأتي في مقدمتها النمو السكاني وارتفاع الكثافة السكانية في منطقة الدراسة، وكذلك انتشار ورخص أسعار شراء هكذا أراضي (الطابو الزراعي) مقارنة بالطابو السكني، وهذا ما شجع محدودي الدخل على شرائها والإقبال عليها.

4- كشفت الدراسة عن أن دور الدولة دورا سلبيا، اذ انها منحت المواطنين العقود الزراعية والطابو الزراعي ولم تحقق شروط هذه العقود في حال عدم زراعة الأرض واستغلالها لأغراض أخرى بل أن المواطنين أخذوا يتصرفون في هذه الأراضي بكل حرية الأمر الذي ادى الى تحول مساحات واسعة إلى دور سكنية.

٥- ظهر تأثير التجاوزات على الأراضي والمساحات المزروعة بشكل مباشر ومن أهمها التصحر وتدهور الغطاء النباتي والتربه والتأثير السلبي في المستوى البيئي والخدمي.

التوصيات

1- تعد الدولة العامل الأول والمباشر في الحد من هذه الظاهرة ويتم القضاء على آثارها من خلال أمرين هامين الأول منح العقود الزراعية والطابو الزراعي لأشخاص ذوي كفاءة ووفق شروط لزراعة الأرض واستثمارها لأغراض زراعية وعدم الإخلال بشروط العقود والثاني الاتفاق على عمل جرد للمناطق الموجود فيها التجاوزات لكي يتم اتخاذ الإجراءات الرسمية.

2- على الدولة ان تحدد أعداد السكان وفق إحصاءات رسمية وتوفر لهم دور سكنية بما يتلاءم مع ما يتوفر لديها من أراضي وبما يحقق حالة من التوازن.

3- إعداد كادر متخصص لمراقبة ظاهرة التجاوزات وفرض عقوبات صارمة على المتجاوزين.

4- توزيع الأراضي الصالحة للزراعة على الفلاحين لغرض زراعتها واستثمارها مع توفير متطلبات الزراعة من حراثه ومياه وأسمدة وسلف زراعية لتشجيعهم على التنمية والاستثمار.

5- إعادة تأهيل واستصلاح الأراضي المتضررة بالملوحة والتغدق للحد من خطر التصحر.

6- القضاء على العامل الرئيس المسبب لظاهرة التجاوزات وهو توفر الوحدات السكنية للمواطنين.

7- عقد الكثير من الندوات والاجتماعات لتوضيح هذه الحالة الخطيرة على الأراضي الزراعية وعلى الإنتاج الزراعي في المحافظة.

قائمة الهوامش والمصادر

1-Michal L.Levasseur,others,world Geography printed in the united states of America, 1998, P81.

2- السعدني، الرحمن محمد، ثناء مليجي السيد عودة، مشكلات بيئية (طبيعتها، اسبابها، اثارها، كيفية مواجهتها)، دار الكتاب الحديث، القاهرة، بلا سنة، ص.187

3- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية احصاء النجف، بيانات غير منشورة، 2015.

4- جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية زراعة النجف، قسم الاراضي والمساحة، بيانات غير منشورة، 2016.

5- نفس المصدر السابق.

6- سليمان، محمد محمود، الجغرافيا والبيئة، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2009، ص.112

7- Cunningham, Williamp, Environmental Science, Higher Education, Newyork, America, 2007, P208.
8- مديرية زراعة النجف، قسم الأراضي والمساحة، بيانات غير منشورة، 2016.
9- غانم، علي احمد، المناخ التطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، الاردن، 2010، ص188.
10- جمهورية العراق، محافظة النجف، بلدية قضاء الكوفة، قسم تنظيم المدن، بيانات غير منشورة، 2015.
11 - جمهورية العراق، محافظة النجف، بلدية ناحية العباسية، قسم تنظيم المدن، بيانات غير منشورة، 2015.
12 - جمهورية العراق، محافظة النجف، بلدية ناحية الحرية، قسم تنظيم المدن، بيانات غير منشورة، 2015
13- مجلس محافظة النجف، قسم نظم المعلومات، بيانات غير منشورة، 2016.
14- محافظة النجف، الشعبة الزراعية في قضاء المناذرة، قسم الأراضي، بيانات غير منشورة، 2016.
15- محافظة النجف، الشعبة الزراعية في ناحية الحيرة، قسم الأراضي والتخطيط، بيانات غير منشورة، 2016